لغة الإعلام والتصحيح اللغويّ

• د.إسماعيل القيام

ينال الإعلام بوسائله المتنوِّعة، من صِحافة وإذاعة وفضائيّات، النصيبَ الأكبر من الانتشار اللغويّ، فما يقدّمه الصّحفيّ أو المذيع في شهر مثلاً، قد يحتاج الأكاديميّ أو الأديب إلى سنة أو أكثر حتّى يُقدِّم مثله، والمقصود هنا الكمّ لا النّوع. وهذه الكثرة الغالبة وتفاعلُ النّاس معها، قراءةً واستماعًا ومشاهدةً، جعلت لغة الإعلام محطَّ أنظار اللغويّين، لما لها من أهميّة بالغة في ترسيخ الصواب أو نشرِ الخطأ، ولما يشيع فيها من الأخطاء اللغويّة التي تشكّل مادّةً حيّةً وغنيّةً لمناقشات اللغويّين. وقد تناول اللغويّون أخطاء الإعلام بالنّقد والتحليل والتصحيح، فأُلِّفت في هذه الأخطاء كتب جعلت وسائلَ الإعلام هدفَها من التأليف، إذ بدا ذلك واضحًا في أسماء تلك المؤلَّفات، مثل: كتاب لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي، وكتاب أخطاؤنا في الصّحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاوي، وكتاب أحاديث إذاعيّة في الأخطاء الشائعة لعبد لعزيز مطر، وكتاب أخطاء اللغة العربيّة المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيّين لأحمد مختار عمر. وامتلأت كتب الأخطاء الشائعة الأخرى بمناقشة الأخطاء اللغويّة في الوسائل الإعلاميّة والتنبيه عليها، وإن لم تذكر وسائلَ الإعلام صراحةً في عناوينها.

والواقع الذي لا نجادل فيه ذو جانبين؛ الأوّل أنّ اللغة التي تُستعمل في وسائل الإعلام فيها قدْرٌ كبير من الأخطاء اللغويّة التي تستوجب التصحيح، وتدعو اللغويّ وتستحثُّه على الكتابة والتأليف للتنبيه عليها. والجانب الآخَر هو أنّ تنبيهات اللغويّين قد آتت ثمارًا طيّبةً في بعض الأحيان، إذ غابت من لغة الإعلام بعضُ الأخطاء الشائعة، وحلّ الصواب محلَّها.

ولكنّ اللغويّين في بعض مناقشاتهم لم يُنصفوا الإعلاميّين حيثُ يكون لأساليبهم واستعمالاتهم وجهٌ أو أوجُهٌ لغويّة تُحمل عليها، بل إنّ النظر في كتب التصحيح اللغويّ يُشعر أحيانًا أنّ الإعلاميَّ مُتّهمٌ في لغته، فإذا قرأ اللغويّ أو سمع استعمالاً، في وسائل الإعلام، لم يألفه ذوقه بادر إلى تخطئته بدون تحقيق أو تمحيص. فظهرت من ثَمَّ بعضُ النعوت السلبيّة التي تقلّل من شأن اللغة المستعملة في وسائل الإعلام، من نحو قولهم: هذه أساليب صحفيّة، أو لغة جرائد.

ومن أبرز الأمثلة التي تُظهر التجنّي على الإعلاميّين واتّهامهم والمبادرة إلى تخطئتهم ما جاء من تخطئة الأسلوب الإذاعيّ الذي يقول فيه مذيعو النشرات الإخباريّة (هذا، وفي النشرة أنباء أخرى) أو (هذا، وقد صرّح مصدر مسؤول بكذا وكذا) ؛ فقد ذكر عبد العزيز مطر أنّ كاتبًا عربيًّا شهيرًا يضيق بهذا الأسلوب ويتساءل: من أين للمذيعين هذا الأسلوب؟ وقد أورد مطر شاهدين من القرآن الكريم على هذا الأسلوب هما قوله تعالى: « هذا وإنّ للطّاغين لشرَّ مآب» 1، وقوله تعالى: « هذا فليذوقوه حميمٌ وغسّاق» 2. وتكون (هذا) خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف، أو فاعلاً لفعل محذوف،3 أو مفعولاً لفعل محذوف . ثمّ رجع لغويٌّ آخَرُ، بعد كلّ ما تقدّم، وخطّأ

* جامعة فيلادلفيا

هذا الأسلوب على طريقة (قل ولا تقل)؛ أي بدون أن يذكر أسباب التخطئة .4

وهذه التخطئة نموذجٌ لكثير من صور التخطئة التي تُوجَّه إلى لغة الإعلام بلا دليل تستند عليه إلا الذّوق في كثير من الأحيان، أو الاطّلاع القاصر الذي يؤدّي إلى حكم خاطئ، ومن أمثلة ما سارع اللغويّون إلى تخطئته من لغة الصحافة والإعلام، ثمّ بيّن غيرهم أنّ له وجهًا صحيحًا في العربيّة، ما أشيع من تخطئة كثير من الاستعمالات اللغويّة لأنّ الأفعال فيها ضُمّنت معاني أفعال أخرى، وعلى ذلك جرت تخطئة العبارة (فلان مُدمنٌ على كذا) إذ الصواب عند المُخطّئين أنّه مُدمنُ كذا، وعبارة (التقى الوزير بنظيره) خاطئةٌ عندهم وصوابها: التقى الوزير نظيره . 5

ولعلّ بعض لغويّي عصرنا يحتاجون شيئًا من الحِلم وسَعة الصدر، مع حاجتهم إلى الاطّلاع على التراث اللغويّ بأدبه ونحوه ومعاجمه، فاللغويُّ لا يكفيه أن يعرف قواعد النّحو، أو أن يعود إلى بعض المعاجم اللغويّة حتّى يحكم بالخطأ أو الصواب، ولكن عليه أن يكون مطّلعًا على التراث اللغويّ العربيّ، قادرًا على الرّبط بين ما يصادفه من الاستعمالات اللغويّة المعاصرة وما يقف عليه من أمثلة هذا الاستعمال في التراث العربيّ، والحكم بعد ذلك بتخطئة الاستعمال أو صوابه، فقد يشُكّ اللغويُّ أوّلَ الأمر في صحّة بعض الاستعمالات، لكنّه لا يتعجّل الحكم عليها قبل البحث والتمحيص، وهذا ما وقع لمحمّد علي النجّار مع عبارة (حتّى أنت يا بروتوس!) المترجمة من قول يوليوس قيصر عند مقتله (سنة 44 ق.م)، فحتّى تحتاج في العربيّة إلى كلام سابق تكون غايةً له، يقول النجّار: » فقد شككتُ حينًا من الدّهر في صحّة المقالة السابقة في العربيّة ... ووقفتُ بأَخَرةٍ على بيت للفرزدق يشهد بصحّة هذا الاستعمال. وهو:

فوا عجبًا ، حتّى كُليبٌ تسبُّني
كأنّ أباها نهشلٌ أو مُجاشِعُ 6

ونقل من مُغني اللبيب أنّه لا بدّ من تقدير محذوف قبل (حتّى) ليكون ما بعدها غايةً له، أي: فوا عجبًا يسبُّني النّاسُ حتّى كُليبٌ تسبُّني .7

ولا بدّ للّغويّ من الاطّلاع على طريقة السّلف في تقبُّل ما له وجه صحيح في العربيّة، فكم جاء على ألسنة الشعراء منذ العصر الجاهليّ إلى يومنا هذا ممّا يُظَنُّ أنّه خروج عن مألوف اللغة! ولم يقف اللغويّون منهم هذا الموقف الضّائق المضيِّق، بل رحّبوا بما فيه توسعةٌ وتطوير للعربيّة، وطفقوا يتلمّسون المخارج والتأويلات لاحتواء ما ظاهرُه الخروج عن سَنَن اللغة، وحفظت لنا كتب التراث شواهد كثيرةً من هذه الجماليّات التطويريّة، كقول عبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ :8

وتضحكُ منّي شيخةٌ عبشميّةٌ كأن لم ترى قبلي عجوزًا يمانيا

وقول المتنبّي في الشّيب:

ابعد بعِدتَ بياضًا لا بياضَ له لأنتَ أسودُ في عيني من الظُّلَمِ

وقول الشاعر:

ولستُ بسائلٍ جاراتِ بيتي أغُيّـابٌ رجالُكِ أم شُهـودُ ؟

فقد قال (رجالُكِ) بالإفراد ولم يقل (رجالُكُنَّ) بالجمع.

وقد حفظت لنا كتب التراث، كذلك، نماذجَ مُشرقةً من التأويلات التي تنمّ على حُسن الفهم، وسعة الصّدر، ومن ذلك تأوّيل ابن هشام للإفراد في الشاهد الأخير بأنّ الشاعر حين يسأل جارات بيته لا يسألهنّ دفعةً واحدةً، وإنّما يسأل كلّ واحدة: أغائب رجلك أم شاهد ؟9

ولا يعني هذا فتحَ الباب أمام التأويلات التي تأخذ على نفسها تخريج الخطأ اللغويّ، بأيّة وسيلة، والبحث عن وجه له، وإن كان ضعيفًا، للقول بصوابه، والحكم بصِحّته، فهذه الطريقة تعني انفلاتًا وعشوائيّةً لا تيسيرًا ومواكبةً لروح العصر، وما أجمل ما صحّحه اللغويّون ممّا يشيع في لغة الإعلام من أخطاءٍ كثيرة! ومنها في باب النّعت مثلاً قول بعض مذيعي النّشرات الإخباريّة :10

- اهتمّت أجهزةُ الإعلام الخليجيّةِ (بجرّ كلمة «الخليجيّة» مع أنّها نعت للأجهزة وهي مرفوعة).

- التهمت النّارُ طائرةَ ركّاب كنديّةٍ (بجرّ كلمة «كنديّة» مع أنّها نعت للطائرة وهي منصوبةً).

- فنّد العراقُ ادّعاءاتٍ بريطانيّةٍ جديدةٍ (بجرّ كلمتي «بريطانيّة» و «جديدة» مع أنّهما نعتان للادّعاءات وهي منصوبة).

فالخطأ اللغويّ موجودٍ، وتتبُّعُه والتنبيه عليه مُفيدٌ ونافعٌ للّغة وللإعلاميّ على حدٍّ سواء. أمّا المبالغة في التصحيح، أو تخطئة الصحيح فتحملان في طيّاتهما تنفيرًا من اللغة أكثرٍ ممّا تؤدِّيانه من الحرص عليها، ومن أمثلة هذه التخطئة المنفرة مُجتمعةً في مُؤلَّف واحد 11قولُ المؤلف إنّ (انبثق عنه) و(غضب منه) و(انبعث الشّرر عن الموقد) و(خرج عن دينه) و(سقط عن الشجرة) و(هذا عِوض عن ضائع) و(امتنع عن التدخين) و(طلبتُ إليه حقّي) و(فريد من نوعه) و(شكرًا لمجيئك) و(صعد على السّطح) و(ألقى عليه نظرة) كلّها، وكثيرٌ مثلها، خاطئة، وصوابها على التوالي: (انبثق منه) و(غضب عليه) و(انبعث الشّرر من الموقد) و(خرج من دينه) و(سقط من الشجرة) و(هذا عِوض من ضائع) و(امتنع من التدخين) و(طلبتُ منه حقّي) و(فريد في نوعه) و(شكرًا على مجيئك) و(صعدٍ إلى السّطح) و(ألقى إليه نظرة). وعلى هذه الطريقة يسير المؤلف فلا يكاد يسلمُ فعلٌ متعدٍّ بحرفٍ من التخطئة وضرورة استبدال حرف آخر بالحرف المستعمل.

والذي توحي به هذه الطريقة أنّ المؤلِّف لا يعترف بالتضمين أو تناوب الحروف في العربيّة، وللغويّين في هذين البابين كلام كثير بين مؤيّد ومعارض ،12 ولا يُنكَرُ على المؤلف أنّه لا يقول بالتناوُب أو التضمين، ولكن عليه ألاّ يُلزم الآخرين بما يرى، أو يُشوِّش عليهم بتخطئة أكثر ما يتكلّمون به مع أنّ له وجهًا صحيحًا في العربيّة.

الهوامش

1. سورة ص، الآية 55.
2. سورة ص، الآية 57.
3. أحاديث إذاعيّة في الأخطاء الشائعة، دار قطريّ بن الفجاءة، قطر، 1985 : ص 39.
4. محمّد أبو الفتوح شريف: من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة، مكتبة الشّباب، المُنيرة، 1994: ص 106.
5. يُنظر لمزيد من الأمثلة على هذا اللون من التخطئة: زهدي جار الله في كتابه: الكتابة الصحيحة، الأهليّة للنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 1977).
6. محمد علي النجّار: لغويّات، دار الكتاب العربي، مصر، د.ت: ص96.
7. يُنظر: ابن هشام الأنصاريّ: مغني اللبيب، تحقيق: علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001 : ج1/ ص113 (باب حتّى).
8. المفضّل الضبّي: المفضّليّات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، ط6 : المفضّليّة رقم (30)، ص158.
9. يُنظر: لغويّات: ص43.
10. يُنظر: أحاديث إذاعيّة في الأخطاء الشائعة: ص81. و أحمد مختار عمر في كتابيه: العربيّة الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1981: ص 125. وأخطاء اللغة العربيّة المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيّين، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1993: ص154-155،
11. الكتابة الصحيحة: زهدي جار الله.
12. يُنظر: صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النّقد اللغوي، الشركة المتّحدة للتوزيع، دمشق، ط1، 1984: (مبحث التضمين). ومحمّد حسن عوّاد: تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن، دار الفرقان، عمّان، ط1، 1982.